وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: نقص أعضاء الهيئة التدريسية تجاوز الـ٤٠ بالمئة في ٥ تخصصات..

مسابقة لتعيين أعضاء هيئة فنية بـ٢١ نيسان يتبعها أخرى لتعيين أساتذة جامعيين حسب الحاجة

| فادي بك الشريف

نقص ملموس تشهده الجامعات السورية من أعضاء الهيئة التدريسية وذلك في التخصصات الطبية ما انعكس بشكل سلبي على الطلاب وسبب فجوة واضحة في العديد من الكليات الجامعية ولاسيما بعد هجرة أكثر من ٢٠ بالمئة من الأساتذة، وتأكيدات بوجود نقص من الأطباء وصل لـ٣٠ بالمئة.

وفي الوقت الذي تترقب فيها الكليات تطبيق وعود وزارة التعليم العالي بسد النقص الحاصل من أعضاء الهيئة التدريسية، كشف وزير التعليم العالي الدكتور بسام إبراهيم في حديث خاص لـ«الوطن» أن الإعلان عن مسابقة لتعيين أعضاء هيئة فنية في ٢١ نيسان القادم وذلك للحاصلين على شهادة الماجستير وذلك حسب احتياجات كل جامعة من الجامعات ومدى قدرتها والنقص فيها، ليتبعها الإعلان عن مسابقة لتعيين أعضاء هيئة تدريسية في الجامعات.

ولفت ابراهيم إلى أنه لغاية تاريخه الوزارة تدقق في أضابير البعض من مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية السابقة ليصار إلى تعيينهم، ولاسيما مع وجود عدة إشكاليات منها تطابق في الاختصاصات، مع تحريك عدد من أضابير البعض من المرشحين للتعيين لتسوية أوضاعهم، مضيفاً: بموجب المسابقة الجديدة لن نطلب إلا وفق الحاجة مستقبلاً.

كما كشف وزير التعليم عن وجود نقص بأعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الطبية والعمارة والمعلوماتية، يتم تعويضه عن طريق المسابقات، أو عن طريق المعيدين ممن يتم إيفادهم إيفاداً داخلياً أو خارجياً ويصار إلى تعيينهم مباشرة، مضيفاً: في بعض الأحيان نطلب تعيين أعضاء في الاختصاصات الطبية ولا يتقدم العدد الكافي ضمن المسابقات الطبية، في ظل النقص الحاصل، مشيراً إلى وجود نقص في هذه التخصصات يتجاوز الـ٤٠ بالمئة.

على نحو متصل، وفي ظل اعتراض الجامعات الخاصة «في المنطقة الشرقية» بضرورة بقائها في دمشق ضمن مقرات مؤقتة، شدد وزير التعليم العالي على ضرورة عودة جميع الجامعات الخاصة إلى مقراتها الأساسية سواء الواقعة على اوتستراد درعا أو في المنطقة الشرقية، مشيراً إلى دعوة الجامعتين الخاصتين القائمتين في المنطقة الشرقية باختيار مقرات ومكان مناسب خارج مدينة دمشق، ذاكرا أن الموضوع حسم بالنسبة لجميع الجامعات الخاصة ولابد من عودتهم لجامعتهم وإحياء المنطقة، علما أن هناك جامعات خاصة نسبة أضرارها قليلة مقارنة بغيرها، ولا مبرر من البقاء ضمن دمشق.

وفيما يخص الأساتذة في الجامعات الحكومية ممن يدرسون في الجامعات الخاصة، بين ابراهيم أن نسبة الإعارة الكاملة من الأساتذة يجب ألا تتجاوز الـ٢٠ بالمئة فقط من عدد الأساتذة الموجودين في كل قسم من أقسام الكليات الجامعية، ولا استثناء خارج هذا الإطار على أن يلتزم الأستاذ بواجباته التدريسية في الجامعات الحكومية، علما أنه لا مانع من الإعارة يومي الجمعة والسبت.

وأشار وزير التعليم إلى وضع خطة لرفع مستوى المخرجات التعليمية في الجامعات وذلك من خلال بحث ذلك في مجالس الكليات عبر تطوير وتحديث الخطط والبرامج والمناهج الدراسية في الكليات، والتركيز على الجانب العملي التطبيقي، مؤكداً أن لا إحداث لكليات أو تخصصات إلا إذا توافر الكادر التدريسي والبناء والتجهيزات المطلوبة.

وأشار ابراهيم إلى الاهتمام بالامتحانات الطبية الموحدة، مؤكداً الاستمرار بنفس الآلية، علما أن هناك دراسة بإقامة أكثر من دورتين امتحانيتين في العام لكل تخصص من التخصصات ضمن الامتحان الموحد، منوها بأهمية الامتحانات من حيث الجودة والنوعية ومراقبة وتقييم مخرجات التعليم العالي، ذاكرا أنه تم إجراء ١١٥ امتحاناً وطنياً موحداً منذ تطبيقها عن طريق مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي، كان أخرها إجراء أمس الأول امتحاني طب الأسنان والتمريض، لافتا إلى أن نسب النجاح مرتفعة بمختلف التخصصات.

وحول تطبيق التسجيل المباشر للكليات العلمية بعد تطبيقه على الكليات الأدبية، أكد وزير التعليم العالي دراسة تطبيق التسجيل المباشر للتخصصات العلمية، ولكن لا يعتقد إبراهيم أنه بالإمكان ذلك خلال العامين القادمين، ولاسيما في ظل صعوبة الأمر نظراً لتنوع الاختصاصات، بحيث في الهندسة الميكانيكية هناك أكثر من ٧ اختصاصات، معتبرا أن الأمر قيد الدراسة، ولا مانع من تطبيقه بعد دراسة الأمر بشكل مفصل وتأن وإحصائيات شاملة حول الموضوع.

كما نوه إبراهيم بالعمل ضمن خطة للارتقاء بواقع المشافي الجامعية ودراسة تطوير واقعها من خلال استقدام أجهزة جديدة وترميم العديد من الأقسام والشعب مع استكمال إحداث مشفيين في جامعتي البعث وحماة، ناهيك عن تحديث وإعادة تأهيل الأجهزة الموجودة وصيانتها، علما أن هناك اعتماداً كبيراً على طلاب الدراسات العليا لتخديم المشافي بعدد إضافي من الكادر الطبي.

وأشار إبرهيم إلى تسريع وتيرة العمل بمشروع أتمتة المشافي التعليمية وربطها الكترونيا وذلك لاختصار الوقت والتكاليف، علما أنه تم إنجاز المرحلة الثانية من المشروع من خلال إعداد قاعدة البيانات وتأمين البنية التحتية وتجهيز بيانات تفصيلية وملف طبي إلكتروني لكل مريض.

➤ لا مبرر لبقاء أي جامعة خاصة بمقر مؤقت ضمن دمشق

➤ ٢٠ بالمئة فقط نسبة إعارة الأساتذة في كل قسم للتدريس في الجامعات الخاصة

➤ التسجيل المباشر للكليات العلمية قيد الدراسة.. ولكن هناك صعوبة

بيع أعشاب على أنها أدوية في حماة

| حماة - محمد أحمد خبازي

بيَّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة زياد كوسا لـ«الوطن» أن الدوريات التموينية نظمت منذ بداية الشهر الجاري حتى تاريخه أكثر من ٣٠٠ مخالفة بالمحال التجارية بأسواق حماة وأحيائها البعيدة عن مركزها، ومنها: مسلخ سري في سوق اللبن بالحاضر الكبير يذبح صاحبه إناث العواس والماعز من دون أي رقابة صحية أو فحوصات، وصودرت الذبائح المضبوطة وأحيل المخالف للقضاء.

ومركز غاز في حي جبرين بحماة أخفى صاحبه ٦٦ أسطوانة صغيرة في منزله للمتاجرة بها بطرق غير مشروعة فتمت مصادرتها. وأشار كوسا إلى أنه بالتعاون مع شرطة قسم الحميدية تم ضبط مستودع للاتجار بالبنزين بحي طريق وعثر فيه على ١٢٠٠ لتر، فتمت مصادرتها وتشميع المحال بالشمع الأحمر وأحيل صاحبة للقضاء المختص.

وأوضح كوسا أن الضبوط شملت أيضاً العديد من المخابز بحماة لمخالفتها بصناعة الرغيف بشكل سيئ وتقاضي أسعار زائدة، وحيازة خميرة تموينية في مخبز لإنتاج الخبز السياحي مهربة من حصص المخابز التموينية.

ولفت إلى أن الدوريات ضبطت محلا لبيع الأعشاب في السوق الطويل يحتوي على كميات من المواد المصنعة كأدوية تنحيف وكريمات تجميل من دون ترخيص أو رقابة دوائية، ومحلاً لتصنيع وتعبئة وعرض للبيع أدوية ومراهم وحبوب، هي دعايات طبية لاستعمالات متعددة من دون ترخيص أو بيانات نظامية أو التأكد من سلامة تأثيرها في صحة الإنسان، ومعملاً لصناعة القشطة العربية بمزارع الخالدية بحماة يغش صاحبه بالنشاء والحليب المجفف.

وأكد كوسا أن الإجراءات القانونية اتخذت بحق جميع المخالفين، وأن الدوريات تتابع جولاتها بالأسواق وعلى المحال البعيدة وتراقب المحال والمطاعم والمنشآت الصناعية والتجارية وتهيب بالمواطنين الإبلاغ عن أي غش يتعرضون له، للمساهمة بوضع حد للغشاشين.

حالات ضرب للأحداث في المعاهد.. وأي مشرف يقوم بالضرب أو الابتزاز سيحال للمحاسبة

رشيد لـ«الوطن»: ٦٠٠ حدث داخل معهدي الغزالي والوليد للذكور بريف دمشق

بعض الأهالي يرفضون استلام الأحداث بعد إخلاء سبيلهم

| راما محمد

كشفت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل بريف دمشق فاطمة رشيد عن إحالة أي مراقب أو مشرف من كادر معاهد الأحداث ممن يثبت عليهم ممارسة الضرب على الأحداث أو ارتكاب أي ممارسات أخرى على التحقيق قريباً.

وأكدت رشيد في حديث خاص مع «الوطن» وجود حالات ضرب للأحداث من قبل المشرفين أو المراقبين داخل المعاهد، مشيرةً إلى توجيه كتاب لمعاهد الأحداث بمنع ممارسة الضرب بشكل كامل داخل المعاهد؛ نظراً لعدم وجود ما ينص على معاقبة الحدث في النظام الداخلي للمعاهد، لافتةً إلى التوجيه لإدارة المعاهد بالمتابعة الدقيقة لعمل الأحداث، منوهةً بظهور الفرق بعمل معاهد الأحداث بعد شهر من الآن.

وأوضحت أنه مهما كان الجرم الذي ارتكبه الحدث فلا يوجد للمراقب مبرر لممارسة الضرب على الحدث، بالمقابل بإمكان المراقب رفع كتاب لإدارة المعهد يتضمن سلوك الحدث لتتخذ بدورها الإجراءات المناسبة، مؤكدةً وجود بعض حالات التخريب للبنى الأساسية في المعاهد كألواح الطاقة الشمسية من قبل الأحداث.

وأعادت مديرة الشؤون سوء الأوضاع والمعاملة داخل معهدي الأحداث بريف دمشق إلى صعوبة الوصول إلى المعهدين خلال الفترة الماضية؛ نظراً لوقوعهما في مناطق كانت خارج سيطرة الدولة نوعاً ما، مشيرةً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بصدد إصلاح أوضاع المعهدين على صعيد الإدارة والكوادر، مضيفةً: لم يعد هناك مبرر للتقصير.

ونوهت بأن أي مشرف يقوم بضرب أو ابتزاز أو الإساءة للأحداث سيحال على الرقابة؛ لعدم وجود مبررات لذلك، موضحةً بأن عقوبات هذه الأفعال من الممكن أن تصل إلى الصرف من الخدمة، مشيرةً إلى أن بعض الأهالي يرفضون استلام الأحداث بعد إخلاء سبيلهم، ما يؤدي بدوره إلى استمرار بقائهم داخل المعهد، مؤكدةً أن بعض الأحداث دخلوا المعاهد بجرائم بسيطة لكن جرى التواصل مع القاضي لإخراجهم.

وبينت رشيد وجود نقص في كوادر الأخصائيين الاجتماعيين، إلى جانب افتقاد بعضهم لروح المبادرة، مشيرةً إلى العمل على إعداد برنامج لتدريبهم وتحفيزهم، كاشفةً عن رفع كتاب للوزارة ليكون للأخصائيين طبيعة عمل بنسبة ٥٠ بالمئة كمعاهد الإعاقة كنوع من التشجيع على العمل، لافتةً إلى وجود حاجة لاختصاصيين مدربين كدكتور بالصحة النفسية.

وأوضحت أن الأخصائيين الحاليين من خريجي قسم علم الاجتماع وعلم النفس وبعضهم من الفئة الثانية، مشيرةً إلى الطلب من الجمعيات المشرفة على المعهدين توظيف أخصائيين حصراً وليس فئة ثانية، ليعرفوا طريقة التعامل مع كل حالة على حدة، كاشفة عن وجود اتفاق مع جامعة دمشق للمساعدة في هذا المجال برفد المعاهد ببعض الدكاترة من علم الاجتماع والنفس لوضع برامج اجتماعية نفسية للأحداث، مؤكدة أن عدد المراقبين في المعهدين قليل ولا يتجاوز ١٨ مراقباً، منوهة بأنه في حال كان هناك إمكانية لوضع مراقب وأخصائي لكل ثلاثة أحداث سيطبق ذلك.

وبينت رشيد أن العمل يجري حالياً على ترميم نقص الكوادر في المعاهد، إلى جانب تدريب وتأهيل وتوعية كل من الأحداث والأخصائيين، لافتة إلى وجود ما يقارب ٦٠٠ حدث داخل معهدي الغزالي والوليد للذكور بريف دمشق، موضحة أن العدد غير ثابت وكل يوم يتبدل من خلال المتابعات مع القضاء وإخلاء سبيل البعض عن طريق القضاء أو ورود أطفال جدد للمعاهد.

وأكدت أن المعهدين يضمان فئات مختلفة من الأطفال، تتوزع بين من جرى تجنيده في الأعمال المسلحة خلال الحرب وأطفال تشردوا أو تعرضوا للتعذيب، وأحداث ارتكبوا جرائم القتل والسرقة وغيرها.

ونوهت بأنه في حال كان هناك حالات تعاط للمخدرات داخل المعاهد فالتعامل مع الموضوع يكون من خلال وزارة الداخلية وتنظيم ضبط شرطة، معيدة السبب في وجودها إلى أن البعض جاء بتهم تعاطي المخدرات، منوهة بعدم وجود حالات للبيع داخل المعاهد.

الصحة أنفقت ١١٧ مليار ل.س على علاج الأمراض المزمنة عام ٢٠١٨

فرعون: اكتشاف ١٠ آلاف إصابة لاشمانيا بعد عودة الرقة ودير الزور

| محمود الصالح

كشفت مديرة الأمراض السارية والمزمنة في وزارة الصحة هزار فرعون أن قيمة الأدوية العلاجية لمرضى الأمراض المزمنة والسارية التي تؤمنها الوزارة وصلت العام الماضي إلى أكثر من ١١٧ مليار ليرة سورية، موضحة أن ذلك فقط في مجال عمل وزارة الصحة والبرامج الوطنية لهذه الأمراض التي تقوم بها المؤسسات الصحية في الوزارة.

وبينت فرعون لـ«الوطن» أن الوزارة تتولى متابعة التقصي والكشف والمتابعة والعلاج لجميع أنواع الأمراض ولجميع المواطنين، وفي مجال الأمراض السارية وهي السل والإيدز والأمراض المستوطنة البيئية مثل اللاشمانيا والملاريا وإسهالات الأطفال والتهاب السحايا والتهاب الكبد. مبينة أنه تتم متابعة مرض السل من خلال برنامج وطني متخصص بهذا المرض يهدف إلى كشف الحالات بشكل مبكر ووضعها على بروتوكول علاجي، ويتم الوصول إلى أبعد المناطق في البلاد وخصوصاً المناطق عالية الخطورة لكشف الحالات الجديدة، منوهة بأن النسبة الكبرى خلال العام الماضي كانت في ريفي حلب ودمشق، وأشارت إلى أنه وبشكل عام تصل إصابات السل سنوياً إلى ما يقرب من ٣٤٠٠ حالة، ويستمر علاج مريض السل بحدود ٦ أشهر، لافتة إلى وجود بعض الحالات المعندة التي يصل العلاج فيها إلى عامين وهي في سورية لا تتجاوز ١٨ حالة، مبنية أن تكلفة علاج المريض تتراوح ما بين ٦٠ – ١٠٠ ألف ليرة سورية إضافة إلى قيمة التحاليل والتصوير وغيرها وهي كذلك تكلفة كبيرة وجميعها تقدم بشكل مجاني، مضيفة: استطعنا بالتعاون مع الشركاء من إيصال الأدوية حتى إلى المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة، وتابعت: بالنسبة لمرض الإيدز هناك برنامج وطني لمتابعة هذا المرض، وتعتبر سورية من الدول المنخفضة في الإصابة بمرض الإيدز، حيث يسجل لدينا ٩٠٠ مريض بين سوريين وأجانب، ويتم التعامل مع المرضى بمنتهى السرية، ويقدم لهم العلاج المجاني، وكذلك تتم مراقبة أفراد الأسرة الذين لهم علاقة مع المريض.

وعن واقع مرض اللاشمانيا أكدت فرعون أن هذا المرض يتابع بدقة وبشكل يومي كباقي الأمراض من خلال فرق الترصد والبرنامج الوطني للإنذار المبكر، مضيفة: إن هذا المرض كان مستقر خلال الفترة الماضية، لكن للأسف الشديد زادت النسبة خلال الفترة الأخيرة نتيجة تحرير مناطق جديدة كانت تحت سيطرة المجموعات الإرهابية، وخاصة في محافظتي الرقة ودير الزور، ويقدر عدد الإصابات فقط في محافظتي الرقة ودير الزور بأكثر من ١٠ آلاف إصابة، أما عدد الإصابات على مستوى القطر فهي ٧٨٣٦٩ إصابة باللاشمانيا الجلدية و٣٨ إصابة باللاشمانيا الحشوية.

وأشارت إلى وضع خطة استجابة لمواجهة هذه الحالات من خلال تخصيص عيادات متنقلة إلى هذه المحافظات، إضافة إلى الفرق الخاصة في مديريات الصحة التي تصل إلى كل مريض في مكان إقامته وتقدم له العلاج اللازم، مضيفة: لا بد من التنويه أن موضوع مواجهة مرض اللاشمانيا يحتاج إلى تضافر عدة جهود منها الصحة والإدارة المحلية والبيئة وغيرها بهدف القضاء على هذا المرض، حيث يعتبر القضاء على مسببات المرض ومنها ذبابة الرمل أهم عنصر في القضاء على مرض اللاشمانيا وهذا يتعلق بموضوع الاهتمام بالصرف الصحي والنظافة والبيئة، مشيرة إلى أنه تم تشكيل لجنة متابعة تشترك فيها هذه الجهات من أجل وضع الحلول العاجلة ومتابعة تنفيذها. وأكدت أن حالات الإصابة بمرض الملاريا قليلة وهي لا توجد إلا في الوافدين الجدد إلى البلاد وهؤلاء تتم متابعتهم فور دخولهم القطر وتقديم العلاج لهم.

وقالت: من الأمراض السارية إسهالات الأطفال وهي تكثر خلال فصل الصيف، وتتعلق بشكل أساسي بالواقع البيئي وخاصة مياه الشرب، لذلك يتم التقصي بشكل دوري عن جميع الأمراض المسببة لإسهالات الأطفال في المدارس ومراكز الإيواء، ويتم توزيع أقراص الكلور على جميع المناطق من أجل إضافتها للمياه لتنقيتها، والقضاء على أي نوع من الجراثيم يمكن أن تحتوي عليه المياه، والكشف على آبار المياه والأنهار وغيرها من الأماكن التي يمكن أن تكون فيها الجراثيم المسببة لإسهالات الأطفال، وأخطر ما في هذه الأمراض هو الكوليرا، مضيفة: الحمد لله لم توجد ولا حالة إصابة بمرض الكوليرا خلال الحرب على سورية، وهذه حالة متميزة للواقع الصحي في البلاد، واستفدنا من وجود البرنامج الوطني للإنذار المبكر في ترصد ظهور أي نوع من الأمراض، وهذا البرنامج يعتمد على تأسيس نقاط في جميع أنحاء البلاد بالاعتماد على الوحدات والمراكز الصحية والمشافي التابعة للوزارة وللتعليم العالي التي وصل عدد هذه النقاط إلى ٩٠٠ نقطة تقدم يومياً حتى في أصعب الظروف تقارير يومية عن جميع الحالات التي يتم رصدها ويكون هناك إنذار مبكر للجميع للتعامل مع أي ظاهرة غير طبيعية.

أما بخصوص الإصابات بمرض السحايا فبينت فرعون أنه يتم الترصد الدائم لهذا المرض، وفي حال الاشتباه في أي حالة يتم متابعتها حتى الوصول إلى نتيجة فإن ثبتت الإصابة يتم اعتماد برنامج علاج لها، مضيفة: تم خلال العام الماضي تسجيل ١٥٦ حالة السحايا الجرثومية. ويلقى مرضى التهاب السحايا كل الاهتمام في جميع المراكز التخصصية في البلاد.

أما ما يتعلق بالتهاب الكبد كونه أحد أنواع الأمراض السارية أشارت فرعون إلى التقصي الدائم سواء من خلال برنامج الإنذار المبكر أم من خلال الفرق والمراكز الصحية المشافي، حيث تم خلال العام الماضي تسجيل ٥٣٩٥ حالة إصابة بالتهاب الكبد المتلازم اليرقاني منها ٢٨٧ حالة التهاب الكبد الفيروسي (ب) وردت إلى مراكز علاج الكبد و٣١٠ حالات التهاب الكبد الفيروسي (س) وجميع هذه الحالات يقدم لها العلاج اللازم حتى الوصول إلى مرحلة الشفاء وبشكل مجاني.